

ورقة تقدير موقف
بمناسبة اليوم العالمي للشباب
الذي يصادف 12 آب من كل عام

الشباب الأردني

ما زالت الأحلام كبيرة والخيارات المستقبلية محدودة

إعداد:

المركز العمالي الأردني

مركز الفينيقا للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان-الأردن، 14 آب 2019

تقديم

في سياق متابعة برنامج المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمجمل السياسات العامة المتعلقة بالعمل والسياسات المتعلقة به، فإن المرصد يصدر أوراق تقدير موقف وتقارير تتناول موضوعات محددة وذات أولوية في مسار التحولات التي يمر بها المجتمع والدولة الأردنية، والتي تشكل تحديات تؤثر في مسار تطوره. وفي هذا المجال تأتي هذه الورقة التي نصدرها بشكل دوري بمناسبة يوم الشباب العالمي الذي يصادف يوم 12 آب من كل عام، والتي صادفت إجازة عيد الأضحى المبارك في الأردن والمنطقة، وهي مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني، والتحديات التي يواجهونها في مجال العمل، الى جانب الوقوف عند السياسات المتعلقة بتشغيلهم وخياراتهم وأحلامهم.

وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على أن طموحات وأحلام الشباب في الأردن كبيرة، وتصطدم بمعوقات وعراقيل غير محدودة، أدت الى تضيق الخيارات المستقبلية أمامهم، ويعود ذلك الى أسباب داخلية ذات علاقة بالسياسات الاقتصادية التي طبقت في الأردن خلال العقود الماضية وأدت الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وخاصة بين فئة الشباب حيث وصلت الى 38 بالمائة، وهي مستويات قياسية مقارنة مع غالبية دول العالم، هذا الى جانب ضعف قدراتهم المعرفية والمهاراتية بسبب ضعف النظام التعليمي، والفجوة بين التخصصات التي يوفرها النظام التعليمي وخاصة الجامعي وحاجات سوق العمل الأردني، الى جانب ضعف شروط العمل في القطاع الخاص، المولد الرئيسي لفرص العمل في الأردن.

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى أن اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عام 1989 تحدد أن جميع الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 16 عاما هم اطفال، الا أن العديد من المنظمات الدولية، ومنها منظمة العمل الدولية ما زالت تتعامل مع من تقع أعمارهم ما بين (15 - 16) عاما باعتبارهم شباب، لذلك تقوم المنظمة المذكورة بتوفير بيانات احصائية حول الشباب وفقا لهذه المعايير، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الاحصائية التي توفرها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية. اذ تبلغ نسبة الشباب في الأردن ما بين (15 - 34) عاما ما يقارب (36.2 بالمائة) من مجمل السكان، وبالتالي نحن نتحدث عما يزيد قليلاً عن ثلث المجتمع الأردني.

وتفيد مختلف المؤشرات الاحصائية المتوفرة دولياً ومحلياً والمتعلقة بأسواق العمل والتشغيل، أن غالبية الشباب في المنطقة العربية يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية، وبأبي ترتيبهم في آخر سلم كافة الدول، مقارنة بأوضاع الشباب في غالبية دول العالم، اذ أن معدلات المشاركة الاقتصادية للشباب في عام 2018 في المنطقة العربية بلغت (30.6) بالمائة، و (13.5) بالمائة بين الاناث وهي معدلات منخفضة جدا مقارنة مع مجمل دول العالم، حيث تبلغ هذه النسب عالمياً (45.7) بالمائة، وبين الاناث (37.1) بالمائة.

كذلك فإن مؤشرات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية خلال عام 2018 كانت الأعلى عالمياً، حيث بلغت (26.1) بالمائة، وهي أعلى كثيراً من معدلات البطالة على المستوى العالمي والتي بلغت (13.2) بالمائة، وهي الأعلى عند مقارنتها مع أقاليم أخرى، اذ بلغت في دول شرق آسيا (10.4) بالمائة، و (12.0) بالمائة في دول جنوب شرق آسيا، و (10.9) بالمائة في دول جنوب آسيا، و (19.6) بالمائة في دول أمريكا اللاتينية، و (11.1) بالمائة في دول القارة الافريقية جنوب الصحراء، في حين تبلغ معدلات البطالة عند الشباب في دول أوروبا الغربية والدول المتقدمة (18.2) بالمائة، وفي دول أوروبا الشرقية (15.2) بالمائة.

وبمقارنة مؤشرات البطالة بين الشباب في الأردن مع معدلاتها العالمية، تعد معدلات البطالة بين الشباب في الأردن من بين أعلى النسب في العالم، حيث تبلغ (48.7) بالمائة و (38.5) بالمائة للفتين العمريتين (15-19) عاماً، و (20-24) عاماً على التوالي، حسب تقرير العمالة والبطالة الأخير الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة للربع الأول من عام 2019، ولغير الجالسين على مقاعد الدراسة.

محمل ذلك يعود الى مجموعة من الأسباب تبدأ بضعف السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في الأردن وأدت الى إضعاف قدرات العديد من القطاعات الاقتصادية على توليد فرص عمل جديدة، في إطار بيئة إقليمية مضطربة أمنياً وسياسياً.

الى جانب ذلك، تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي يتلقونه، الأمر الذي ينعكس سلبي على مهاراتهم المعرفية والفنية الأساسية. كذلك فإن نتائج امتحان الكفاءة الجامعية الذي تعقده وزارة التعليم العالي بشكل دوري أظهرت أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون اقل من (50) بالمائة من المعارف والمهارات التي يجب عليهم امتلاكها، ومحمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة. وينطبق ذات الأمر على خريجي المراكز المهنية والمعاهد الفنية من حيث ضعف المهارات التي اكتسبها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، الى جانب ضعف برامج التدريب العملي أثناء الدراسة Internship، ناهيك عن غياب برامج الارشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسونه، يضاف اليهم عشرات آلاف الطلبة سنوياً الذين يخفقون في اجتياز امتحان الثانوية العامة، نسبة كبيرة منهم تصبح عمالة غير ماهرة، بسبب ضعف منظومة التعليم المهني والفني غير القادرة على استيعابهم.

كذلك تعاني قطاعات واسعة من الشباب الأردني من عدم توفر بيئة وشروط عمل لائقة عند التحاقهم في سوق العمل، وهي ظروف صادمة لغالبية الشباب طالبي الوظائف الجدد في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور أبرز سماتها، وتفيد مؤشرات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لعام 2018، أن (66.1) بالمائة من العاملين المسجلين لديها تبلغ أجورهم الشهرية عن (500) ديناراً فما دون، و (29.6) بالمائة أجورهم الشهرية تبلغ (300) ديناراً فما دون.

يضاف الى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة الخريجين الجدد لمراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات مع العمالة الوافدة (المهاجرة) والناجحة عن ضعف ادارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية، وبلغ عددهم حسب تصريحات وزارة العمل في 2019 ما يقارب مليون عامل مهاجر، ثلثهم فقط يحملون تصاريح عمل رسمية.

لقد بات مطلوباً من الحكومة وبشكل ملح الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الأساسية التي ادت الى تضيق الخيارات أمام الشباب، من خلال إعادة النظر بشكل جذري بسياساتها الاقتصادية الانكماشية، ومراجعة سياسات التعليم والتشغيل، وتطوير سياسات تشغيل فعالة وعادلة، والابتعاد عن السياسات ذات الطابع الدعائي، والتي تعيد تدوير الأزمات منذ سنوات، والتركيز على المشاريع والاستثمارات التي تخلق فرص عمل كثيفة وبشروط عمل لائقة.

انتهت الورقة